



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

رسالة في تعليق الطلاق على صحة البراءة

المؤلف

حسين بن محمود الجابري

كامل
نصف
٧٥

هذه رسالة في تعليق
الطلاق على صحة البراءة
للعلامة الشيخ حسين

ابن محمود

الجابري

عفي
عنه
م



٢٠٧٨
٢٦٩١٧



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ما قولكم دام
فضلكم في حادثة وقعت في هذه الديار ووقع فيها اختلاف بين المفتين
صورتهما امرأة وكلت اخاهما في ابراء زوجها مما لهما قبله من حقوق
على ان يطلقها فابراه الوكيل قائلاً ان اختي قد وكلتني في ابراءك على
ان تطلقها وقد ابراءك فقال له الزوج ان صح ابراءك عن اختك تكون
طالقا وقد ثبت توكيلها له بذلك **فاجاب** بعضهم بوقوع الطلاق
في هذه الصورة بائناً معتمداً على ما نقله السيد الطحطاوي في حاشيته
على الدر المختار من ان الطلاق الواقع على مال او على البراءة منه بائن
وعلى ما اجاب به مفتي الديار القدسية سابقاً في نظير هذه الحادثة بقوله
يقع الطلاق بائناً والحالة هذه كما في كثير من معتبرات المذهب واسبغمانه
وتعالى اعلم **واجاب** بعضهم بوقوع الطلاق رجعياً معللاً بأنه
علق الطلاق على صفة الصحة وهي ليست بمال مستنداً على ما في
جامع الفصولين في الفصل الثالث والعشرين من الزيارات كل
طلاق وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي ونقله عنه الامام الانقري
ثم قال ناقلاً عن الوضع شرح النصوح للعلامة السجيني اخفى انه
ان قال لزوجته ان ابرائيني فانت طالق فابراة يقع رجعياً بخلاف
قوله ابرائيني عن كل حق على حتى اطلقك فابراة من كل حق يجب
للنساء على الرجال وطلاقاً في فوره وهي مدخول بها يقع بائناً والفرق
بينهما انه في هذه جعل البراءة عوضاً للطلاق والطلاق في مقابلة
البراءة فكان طلاقاً على مال واما في الاولى فجعل معلقاً على البراءة شرطاً
له فلذا كان رجعياً انتهى وفي مسئلتنا علق الطلاق على الصحة
شرطاً له كما لا يخفى والله اعلم **واجاب** آخر بقوله ما في الوضع
وجامع

الطلاق

وجامع الفصولين بقا ذكره ابن تميم في رسائله ونقله عن البرازية
والتحيين وصرح بالفرق بين التعليق على البراءة وجعل البراءة عوضاً
فالاول يقع به رجعي والثاني يقع به البائن ولا فرق يظهر بين
التعليق على البراءة وعلى صحة البراءة وهكذا افق المرحوم الشيخ المهدي
والله سبحانه وتعالى اعلم **واما** **الحاشية** ان هذه الحادثة اضطربت
فيها اجوبة المفتين ولم يكشفوا ان الفت من السمين فالرجو من
شيخ الاسلام: نفع الله بوجوده الانام: كشف اللثام: عن مخدرات هذا
المقام **بالتحقيق** الباهر: والنقول الصحيحة الزواجر: لان هذه
المسئلة كثيرة الوقوع: جديرة التخيير والشيوع: واما مجرد كمال مقطوعاً
ولا منوع: **اجواب** لا بد لتخيير جواب هذه المسئلة من تمهيد مقدمة
نترض في لا يوضح سبيله: ودفع شبهة حالة دون تحصيله: فاعلم
اولاً ان الطلاق على البراءة في معنى الطلاق على مال كما يشهد به فروع
كثيرة ذكرت في معتبرات المذهب والطلاق على مال كالخامع في وقوع
الطلاق البائن به كما نص عليه في الرهائية والكثرة وغيرها فكذا الطلاق
على البراءة وقد صرح به جمع من ارباب المعتبرات ففي الواقعات
الحسامية المدخول بها اذا سالت زوجها ان يطلقها فقال لها ابرائيني عن
كل حق لك حتى اطلقك فقالت قد ابراءك من كل حق يكون للنساء على
الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلقك واحدة يقع بائناً لانه يقع
بموضع وهو البراءة دلالة انتهى ومثله في التحيين والفصول الاستثنائية
والبرازية والخاتبة ونص عبارة في مدخوله سالت زوجها طلاقها فقال
الزوج ابرائيني عن كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابراءك عن كل
حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلقك واحدة
قالوا تقع واحدة بائنة لانه طلقها عوضاً عن البراءة ظاهراً انتهى فقوله

قالوا يفيد اتفاق مشايخ المذهب على ذلك قال الامام القدوري في
شرحه على مختصر الكرخي وانما قلنا الطلاق على مال يكون بائنا لان
الزوج ملك عليه العوض فوجب ان تملكها في مقابلته كسائر الاعراض
ولان غرضه في بذل العوض ان يتخلص من الزوج فلو كان جميعا لاجب
فذهب مالها بغير شيء وهذا لا يجوز انتهى فالطلاق على مال اولى البراءة
منه مما يشمله اسم المانع المعروف بانه عقد على الطلاق بعوض ولما فيه من
معنى التعليق ومعنى المعاوضة وجب ان يراعى المعنيان فيه لان
المبذول من جانب الزوجة المال فكان ذلك محض معاوضة فتراعى
في جانبها احكام المعاوضات والمبذول من جانب الزوج هو الطلاق
وانه ليس بمال لكن لما ورد الشرع بصحة الاعتياض عنه اشبه المال
فتراعى في جانبه كل معنى التعليق ومعنى المعاوضة فلما فيه من المعنيين
يصح تعليقه بالشرط ويتقيد بالمجلس اذا لم يتكلم بما شمل ماوراه ففي
المحيط البرهاني قال لزوجته ان اعطيني الف درهم فانت طالق يقع
الطلاق بالاعطاء في المجلس قال لان هذا الكلام تعليق صورة معاوضة
معنى لان الطلاق لا يقع الا بمال وهذا هو احد المعاوضات فاعتبرا معنى
التعليق فقلنا لا يقع الطلاق بعد وجود الاعطاء واعتبرا معنى المعاوضة
فقتصرنا الاعطاء على المجلس انتهى وفي شرح الجامع الصغير
للإمام الترمذي قال لها ان اعطيني كذا وجئتني به او ابرأتني
فانت طالق فانه يقتصر الاعطاء وغيره على المجلس انتهى والوجه
فيه ما ذكرنا وفي جامع الفصولين لوقال لها انت طالق ان اعطيني
الف درهم او ان جئتني بالف درهم فانه يقتصر على المجلس فاذا دلت
في المجلس طلقت والا فلا قال وهذا لان قوله لامرأة ان جئتني
بالف او اعطيني الف فانت طالق طلب تمليك الالف منها بازاء
الطلاق

هذا

الطلاق وطلب الاعطاء الالف ولادليل ان يطلب بماوراء المجلس
وهو طالب الحال فيقتصر على المجلس بخلاف اذا اعطيني الف او مئتي
فانه لا يقتصر على المجلس لان متى عبارة عن الوقت فكان هذا
وقوله في كل وقت اعطيني سواء فلا يبطل بقيامه عن المجلس وكذا
اذا بمعنى متى عندها وعند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وان كان بجيء
بمعنى ان الا ان المراد به هنا الوقت فهو كمتى ثم لوجأت بالالف في
المسائل اجمع يجبر الزوج على القبول ومعنى اجبر ان ينزل قابلا بالتحلية
وتطلق قبل او لا بخلاف قوله ان كلمتي فانت طالق او ان كلمت
فلانا الحر فانه لا يقتصر على المجلس لانه تعليق الطلاق بشرط
محض فكان يميننا محضا وفي الايمان لا يبطل الشرط بخلاف ما مر فانه
معاوضة انتهى يوضحه ما في فصول الاستروشنى لوقال ان فعلت
كذا فانت طالق على اني بري منك فانه يشترط قبولها ولكن بعد
ما فعلت ذلك الفعل لانه علق الطلاق ههنا بشرط البراءة مباشرة
ذلك فيصير قابلا عنه مباشرة القبول في ذلك الوقت انتهى وفي
الغانية قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان اعطيني الف فقبلت لا يقع
الطلاق قبل الاعطاء فانه اعطت ذلك في المجلس او غيره يقع الطلاق
ولو قال انت طالق ان اعطيني الف فيتعلق الطلاق بالاعطاء في المجلس
انتهى واصل هذه المسائل من المبسوط وهذه عبارة مخروجة بعبارة
شرحها للامام شمس الائمة السرخسي لوقال لها انت طالق ثلاثا
اذا اعطيني الف او متى اعطيني الف فمأثرة على حالها حتى
تطيه ذلك لانه علق الطلاق بشرط اعطاء المال فلا يقع بدونه
ومتى اعطته في المجلس او بعده فالطلاق واقع عليها لان اذا ومتى للوقت
فمعنى قوله اذا اعطيني في الوقت الذي تعطيني وليس للزوج ان

يتمتع منه اذا انت به لانه يجبر على القبول ولكن اذا وضعت بين
يديه طاقت وهو استحسان وفي القياس لا تطلق حتى يقبله الزوج
وهو قول زفر راجح ووجه القياس ان المحالف لا يجبر على ايجاد الشرط
ودوجه الاستحسان ان كلامه تعليق بالشرط صورة واجباب للطلاق
بموضع معنى اذا قبل المال كان الواقع باينا ولو وجد زيوفا كان
له ان يرده ويستبدل وهذا حكم المعاوضة والملتزم للمعوض اذا
خلى بين صاحبه وبين المال يصير قابضا باعتبار الشرط قلنا
لا حاجة الى قبولها في المجلس وباعتبار المعاوضة قلنا اذا وضعت
المال بين يديه طلقت وليس لها ان ترجع بشئ منه لانها ادت المال
عوضا عن الطلاق وقد سلم لها انتهى ولو قال ان جئتني بالف
درهم فانت طالق فان جاءت به في ذلك المجلس وقع الطلاق وان
تفرقا قبل ان تاتي به بطل هذا القول لان كلام الزوج تعليق بالشرط
فيتم به من غير حاجة الى قبولها ولكن تتمكن من اداء المال في المجلس
فقيامها قبل الاداء يكون مبطالا بمنزلة قوله ان شئت فانت طالق
وهما سواء في المعنى الا ان ذلك تمليك الابراء من غير عوض وهذا
تمليك الامر من غير عوض فكما يبطل هناك بقيامها عن المجلس قبل
المنية يبطل هنا بقيامها قبل الاداء انتهى **قلت** صريح هذه
القول على ان تعليق الطلاق على صريح شرط يتضمن بذل مال
او البراءة منه مفيد لمعنى الاعتياض وطلب التمليك وان الطلاق
المعلق عليه اذا تنجز لحصوله يكون باينا كما وقع التصريح به فيما نقلناه
عن شرح المبسوط لانه طلاق على مال والواقع به طلاق باين كما مر
بيان فانه بخصوص معتبرات المذهب قاضية بانه ان قال لزوجته
ان ابرائيني فانت طالق فابراة في المجلس او غيره فان الطلاق الواقع
بابراة

بابراة يكون باينا لما في ذلك من معنى الاعتياض وطلب التمليك غير
انه في اول صورتين يقتصر على المجلس لما قدمناه وفي الثانية
لا يقتصر على لان متى لطلق الوقت ففي اي وقت ابرائه
ينجز الطلاق المعلق لما فيه من معنى الاعتياض فيتنزل قال لا عند باشرها
الابراة انت طالق في مقابلة ابرائك فاعتمد هذا التحريم ووجه حقه من
نظرك وناظر بك وعرض عليه بنواجزك فيه يضح لك فوضوح مافي
الوضوح بخروجه عن دائرة المذهب اغترارا بما ذكره من الفرق واصله
الشيخ زين الدين ابن نجيم في رسائله فانه حكى في ما في النزاهة وغيرها
قال لها حين طلبت الطلاق ابرائيني من كل حق لك علي حتى اطلقك
فقلت ابرائك عن كل حق للنساء على الرجال فطلقها في فوره وهي
معدولة يقع البائن **قال** - وعلم في التحليس بانه يقع بموضع وهو
الابراء دلالة انتهى ثم بحث انه من قال لزوجته متى ابرائيني من
مهرك فانت طالق فابراة ان الطلاق يكون رجعيا فرق بين المسلمتين
بانه في الاولى جعل الابراء عوضا عن الطلاق فكان طلاقا على مال
واما في مسلمتنا جعل الطلاق معلقا بالابراء شرطا له لا عوضا
قلنا لم نجعله باينا به الا ان يوجد نقل يدل على ذلك انتهى لكنه
لم يجزم به كما ترى فكان اعذر له وان قصر في مراجعة الامرات فان
ما حكيناه من النقول الواضحة المؤيدة بالمعان الشارحة واضح
الدلالة على خلاف ما بحثه ففصل الخطاب فيه انه بحث ساقط
لم تساعد رواية ولا دابة كيف وبني فرقة على ان تعليق الطلاق
بالابراء لا يفيد جملة عوضا عنه وهو كلام ظاهر القصور لان متى
واذا من كلم اجزا تقتضي شرطا وجزا مسببا عنه كما عرف في النحو
واجزا اسم لما يقابل العمل كما في خالصة الحقايق فالطلاق المعلق على

الابراء فيما ذكر ملحوظ فيه معنى تسببه عنه ومقابلته له كأنه قال فانت
طالق مسببا عن ابرائك وواقعا في مقابلته ومقابلته الابراء بالطلاق
على الوجه المشرح باللغة في افادة جعله عوضا عنه فهو ايجاب فيه
للطلاق على البراءة علقه على قبولها اياه بكلمة متى التي لعموم الاوقات
المستقبله باللغة في استيجابه منها ففي اي وقت ادعت لقبوله فابرة
تخرج المعلق لتحقيق شرطه فتزل قائلا عنده انت طالق في مقابلة
ابرائك لي فيكون باينا لانه طلاق يبذل وهو الابراء وفي كل موضع
وقع الطلاق يبذل فهو باين كما في جامع الفصولين ورجع لثمة
ما كنا فيه فنقول ولما فيه من معنى التعليق في جانب الزوج لا يصح
رجوعه عنه ولا يبطل بقاءه عن المجلس ويتوقف على قبولها حتى
لو خالعا او باع طلاقا بالف ثم رجع او قام عن المجلس قبل قبولها
فقبلت في المجلس صح قبولها لان التعليق لا يبطل برجوع من علقه
ولا بقاءه عن المجلس كما في عامة المعبرات ولو قال خالعتك على
كذا وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال خلقتك
على الف درهم لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما في الحاشية ولكونه معاوضة
من جانب المرأة قالوا ان ابتدأت به يجوز ان ترجع عنه قبل قبوله ويبطل
بقيامها عن المجلس وبقيامه ولا يجوز ان تعلقه بشرط محض ولا
وقت حتى لو قالت طلقت نفسي بالف درهم او خالعت نفسي
بالف ثم قامت او رجعت فقبل الزوج لا يصح قبوله ولا يقع شيء
كما في الزيادات لقاض خان قال — لان هذا التصرف معاوضة
من جانبها فيبطل بقاءها قبل القبول ويصح رجوعها كالبيع انتهى
وكذلك لو قالت اخلعتي على هذا العبد فاعتقت العبد في مجلسها
او وهبته وسلمت ثم قبل الزوج لان ايجاب المرأة قد بطل باعتاق
العبد

العبد او الهبة لكونه رجوعا دلالة وكذلك اذا قالت اذا جاء غدا فخلعت
نفسك منك بالف فقبل بعد مجيء الغد لا يصح لانعدام الايجاب لان
ايجابها لم يصح مضافا الى الغد لان المعاوضة الحالية لا تتحل الاضافة
ولا التعليق بالشرط وكذا اذا قالت اذا جاء غدا فطلقني بالف ثم
نهت الزوج قبل الغد او بعد مجيء الغد قبل ايقاع الزوج ثم طلق
الزوج لا يصح لانها انت بتوكيل مضاف الى الغد والتوكيل يبطل
بالزني مضافا كان او مرسل فلا يبقى الزوج وكذا اذا طلق يقع
الطلاق ولا يلزم المال لانه لم يوقع بحكم الامر لبطان الامر بالزني
ولو قالت المرأة لزوجها اذا جاء غدا فطلقني بالف فبعد مجيء الغد للزوج
ان يطلق بالمجلس بخلاف التملك والتفويض وكذلك اذا امرت
المرأة التوكيل ارسالا بان قالت طلقني بالف فللزوج ان يطلق
بالمجلس وما وراء المجلس بخلاف ما اذا قال الزوج طلق نفسك بالف
درهم حيث يقتصر على المجلس لان ذلك تملك وتفويض من الزوج
فيقتصر على المجلس كما في شرح الزيادات للامام علاء الدين السمرقندي
اذا قد فرغنا من تحرير هذا الاصل الذي هو عمدة الباب وحسبنا
باشئنا مادة الشهادة والارتياب فقد آن لنا ان نخرج جواب المسئلة
فنقول ان الوكيل في حادثته قائم مقام موكلته فابراه زوج موكلته
عمالها عليه من الحقوق بعد اخباره بتوكيلها اياه في ابرائه على ان يطلقها
ايجاب منه للبراءة عنها في مقابلة تطبيقها اعتياضا عنه وان اطلق
في ذلك ولم يصرح بما يدل عليه تقييدا لاطلاقه بما اخبر عن موكلته
من توكيلها اياه في ابراءه زوجها على ان يطلقها فانه الداعي الى ما صدر
من الوكيل من ابرائه والداعي له اعتبار في تقييد المطلق كما بين
في شروح اجماع الخلاطي والابراء عبارة عن انشاء اسقاط

الحق والبراه عليه فقال على سقوطه للاسقاط وعلى انتفاء الحق من
الاصل كما افاد ذلك في المحيط البرهاني والانشاء عبارة عن ايجاد
معنى وتحقيقه بلفظ يقارنه كما في شرح المولى الفري على اجماع
المخاطب الى التسبب لوجود وصف شرعي وثبوت به اعتبار الشرع
وحكمه بكلام ملفوظ الى خارج من القم بحيث يسمع يقارن وجوده
وجود ذلك الوصف بان يحصل عقبه بلا فصل في اعتبار الشرع
وحكمه فان معنى الابرأ الى التسبب لايجاد سقوط الحق عن ذمة
المبرأ بالفتح بكلام يعقب وجوده وجود سقوطه في اعتبار الشرع
وحكمه والصحيح في المبادئ والمعاملات ما استجمع اركانه وشرائطه
حتى يكون معتد به شرعا في ترتيب اثره عليه كما افيد من المقدمات
الاصولية وغيرها فصح الابرأ بما مرزابه على ذاته بل هي عبارة عن
وجوده وتحقيقه في اعتبار الشرع وحكمه بوجود اركانه وتوهم
شرائطه الموضوع له شرعا حتى كان معتد به شرعا في ترتيب
اثره عليه قال في ميزان الاصول الصحة ليست بمعنى زاي عن النصف
بل انها ترجع الى ذاته من وجود اركانه وشرائطه المقترنة له شرعا
هـ والاثر المترتب على الابرأ فيما نحن فيه هو تمكن الزوج من تفريغ
ذمته ما للزوجة عليه من الحقوق باجابه الى تطبيقه وتعريف الاضافة
في قوله ان صح ابرائك منصرف الى المهرود الذي انشأته وتكلفت به
لقرب المهرود بذكره والمعرف بالاضافة كالعرف باللام في انصرافه الى
المهرود ما امكن كما افاده اخو جاسعود في شرحه على اجماع المخاطب
وغیره واذا عرف هذا فقول الزوج مخاطبا لزوجته ان صح
ابرائك عن اخذك تكون طالقا معناه ان وجدت اركان ابرائك الذي
انشأته وتكلفت به واوجبت لي به البراهة من حقوق اخذك نيابة عنك

في ذلك

في ذلك وتوفرت شروطه بازا وجبت لك الوكيلة عنك في ذلك مختارة
غير مكرهه وقبلت ذلك مني صريحا او دلالة وكنت الآن على مالك
عنك وكانت الحقوق التي ابرأتني عنك مما يقبل الاسقاط حتى صرت
متكنا من تفريغ ذمتي من حقوقها تكون اخذك الموكلة لك في ذلك
طالقا الآن في مقابلة ابرائك عنك وهكذا لانه علق طلاقا على شرط
متوهم الوجود والتحقق للحال وما كان من الشروط كذلك يراد تنزل
جزائه للحال بتقدير قيام شرطه كما ياتي بيانه عدل في جوابه هذه
الطريقة احتراز من وقوع طلاقه مجانا بتقدير تبين فصول المبرأ له
او ظهوره محل بصحة توكيل موكلة في ذلك كسفه واكرهه او محله بصحة
الاسقاط فان من الحقوق ما لا يقبل كحق الارث وسكنى العدة كما
في جامع الفصولين وغيره وتأكيد المقصود الى معنى الاغتياض فاذا
ثبت توكيل الزوج لاجترأ في ذلك على الوجه المقتر في ذلك شرعا
بطريق من طرق الاثبات من بينة او اقرار او تكول وكان جواب
الزوج له بما حكى عنه واقامته وهما في مجلس تخاطبهما ولم يتخلل
بين كلامهما رجوع من الوكيل او نهى من الموكلة او عزل عن الوكالة علم
به الوكيل وكانت الحقوق المبرأة عنك مما يحتمل السقوط بالابرأ فاجواب
عندي في ذلك بتجيز الطلاق المعلق على صحة ابرأ الوكيل من نور تكلمها
الزوج به وبرأته كما للزوجة عليه من الحقوق وبينوتها منه اما بتجيز
الطلاق فلا نه تبين ان صحة ابرأ الوكيل كانت قايمة وقت تعليق
الطلاق عليها فكالتعليق بشرط كايما والتعليق بشرط كايين بتجيز
وان تاحضر العلم به كما افاده الامام محمد بن الحسن في اجماع الكبير
اذ ذكر فيه ان من قال لامرأته اجماعا اذا ولدت ولدا فانت طالق
شئين ثم قال ان كان في بطنك غلام فانت طالق فولدت غلاما لا قل

من ستة اشهر من وقت اليمين الثانية طلقت واحدة فقط من يوم
الحلف والنقضت عندها واقره اصحاب المعتمرات ومنهم الامام حافظ
الدين النسخي في وافية ووجهه في شرحه بان وقوع الواحدة معلق
بكون مافي البطن غلاما لا بولادة الغلام فاذا ولدت غلاما تبين ان
ما في بطنها كان غلاما وتبين ان الواحدة كانت واقعة قبل الولادة لتبين
انها كانت معلقة بامر موجود والتعليق بامر موجود وتجزئة وان تجز
وقوع الواحدة قبل الولادة صارت معقدة قبل الولادة ومضت عنها
بولادة الغلام فلا يقع عليها شيء بالولادة لان الطلاق لا يقع مع
انقضاء العدة اهـ ولا يقال ان ما ذكرنا من انما تبين فيما اذا ثبت توكلها
ببينة او اقرار لان الثابت بالبينة كالثابت بالعيان والثابت بالقرار
كالثابت بالبينة كما صرحوا به فاذا ثبت بكونها عين اليمين فالنكول
لا يكون اقرارا لاحتمال البذل ومع احتمال لا يثبت قيام الشرط
حين التعليق لانا نقول متى ادعى الزوج تقدم توكلها في ذلك على
تعليقه كان ذلك منه دعوى قيام صحة ابراء وكيلها حين التعليق
وسقوط الدين عن ذمته لتجزئ طلاقها المعلق على صحة ابراءها وانها
ظالمة له في انكار ذلك فتضمن ذلك اعترافه ببينونتها منه فيؤخذ
باعترافه لانه حجة في حقه سواء حلفت له او نكلت وانما اثر النكول
في سقوط الدين عن ذمته على ان ما ذكر قول اب حنيفة فاما عند اب
يوسف ومحمد فالنكول اقرار والفتوى على قولها كما افاده في الكافي **عليه**
واما برآته عن حقوقها فلا جابته لما طلب منه وكيلها بدلالة خطابه
الذي هو طلاق منجز يكون في مقابلة حقوقها اذ تعليقه الطلاق بصحة
ابراء الوكيل لا يخل باجابه بتقدير قيام صحة ابراءه وتجزئ الطلاق
المعلق عليها بل يؤكدها لان ما في ذلك من احتراسه عن وقوع طلاق
بجنا

بجنا ما يحقق قصده به التاكيد معنى الاعتياض والمقابلة فاذا تجز
الطلاق لقيام شرطه وقت تعليقه تحت البراءة لحصول الطلوع
كما طلب ومن شواهد ما قلناه ما ذكر الامام ابن الحسن في المبسوط
بقوله وان قال انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا وكذا **قد**
شيء ما من فهي طالق وان قالت قد شئت ان شاء الزوج فقال الزوج
قد شئت فذلك باطل لانه لم يتكلم بالطلاق وانما شاء مستبثها
وقد اوضح ذلك في المحيط البرهاني فقال اذا قال لها انت طالق ان
شئت فقالت شئت ان كان كذا فهذا على وجهين اما ان علقت شئها
بشيء ما من قد وجد وفي هذا الوجه يقع الطلاق لان التعليق بشيء
موجود تجزئ وليس بتعليق على الحقيقة فكانت آية بمشينة
مجزئة كما فوض اليها فصحت واما ان علقت شئها بشيء لم
يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق لان التعليق بشيء لم
يوجد تعليقه على الحقيقة والمفوض اليها مشينة مجزئة لامشينة
معلقة فلا تعتبر هذه المشينة في حق وقوع الطلاق وتجزئ الامر
من يدها لانها بالاشتغال بما لم يفوض اليها صارت معرضة عما فوض
لها وعن هذا قلنا ان قالت شئت ان شاء اب كان ذلك باطلا
وكذلك اذا قالت شئت ان شئت لا يقع فان قال الاب بعد
ذلك شئت او قال الزوج شئت لا يقع الطلاق ايضا فاذا
ذلك الفرق بين التعليق بامر كائن والتعليق بامر متقدم على
خطر الوجود وان الثاني يخل بالجواب والاول لا يخل به وما
عسى ان يؤثر في بعض الاوهام ان مسئلتنا قد قدم فيها الشرط
فصار فاصلا بين ابراء الوكيل ومقصده من الذي هو تعليق
الزوج فدفع بان الشرط واجزا المترتب عليه كلام واحد مرتبط

بعضه ببعض سواء قدم الشرط ام اخر والايجاب انما يبطل الكلام
اذا دل على الاعراض كما صرحوا به كيف وقد قصد بالشرط في
مسئلتنا تأكيد معنى الاعتياض والكلام متى كان له ادنى تعلق
بالايجاب لا يقطع الجواب عما يفيد ما نقل عن المحيط البرهان عن
المنتقى اذا قال لها امرك بيدك فقالت الحمد لله على عتق رقبة
وهدي بدنة وحجته شكر لما جعلت الي وقد طلقت نفسي فهو
جائز ولا يخرج الامر من يدها بما قالت وما نقل فيه عن شيخ الاسلام
الا وزجدي انه سئل عن امرأة قالت لزوجها اشتريت راسي
بكذا فقال الزوج بعد ما اشتغل بكلمات بعت اه واما بينونها
منه فلانه اوقع الطلاق في مقابلة الابرأ الذي اوجه له وكيل الزوجة
على الوجه الذي قرناه فكان طلاقا يبدل وفي كل موضع يقع الطلاق
يبدل فانه باين كما مر نقله وهكذا الجواب عندى اذا ابتدأت
الزوجة فقالت ابرأتك عمالي عليك من الحقوق على ان تطلقني
فقال في المجلس ان صح ابرأتك او ان صحت ابرأتك فانت طالق
او تكونى طالقا فاذا كانت حين الابرأ مالكة النصف فختارة في
الابرأ وكانت الحقوق البرأ عنها قابلة للاستقاط بالاتفاق تنجز
طلاقا وبرأ من حقوقها وكان طلاقا باينا لمثل ما ذكرناه واما
ان كان الحق المبرأ عنه مختلفا في سقوطه بالابرأ كالذي انفرد
الزوج بمعرفة قدره فانه لا يبرأ عنه بالابرأ عند الشافعي لا قضاء
ولا ديانة واما عندنا فالطلاق الطلحي في كتاب الشروط الكبير
ان البرأة عمالم يقف عليه المبرأ جائزة عند ابي حنيفة وزفر وابي
يوسف ومحمد بن الحسن وذكر الترمذى في جامعه اذا لم يكن
عالمًا بما له عليه برأ حكما قال وهل يبرأ ديانة عند ابي يوسف
يبرأ

يبرأ وعند محمد لا حتى يفسر اه وفي التاتارخانية له على آخره
وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال المديون ابرأتني عمالك على فقال
ابرأتك قال نصير لا يبرأ الا في تقدير ما يتوهم ان له عليه وقال
محمد بن سلمة يبرأ عند الكل قال الفقيه ابو الليث حكم القضا
ما قاله محمد بن سلمة وحكم الآخرة ما قاله نصير اه وفي مختارات
النوازل لو قال ابرأتك عمالي عليك ولا يعلم ما عليه يبرأ من
الكل قضاء واما ديانة لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه
اه وهذا الخلاف بعينه جار فيما نحن فيه فالجواب فيه عندى
عدم وقوع الطلاق وبطلان الابرأ اما عدم وقوع الطلاق فلا تنقأ
شرطه لانه علقه على صحة ابرأه مطلقا فانصرفت الصحة فيه
الى الكاملة اذا الاصل في المطلق ان يتناول الثابت من كل وجه
دون ما هو ثابت من وجه دون وجه لما فيه من شبهة العدم كما
عرف في المعتمرات المذهبية والصحة الكاملة الثابتة من كل
وجه هو الجمع عليه المسقط للحق قضاء وديانة دون المختلف
فيها لانه ثابتة عند قوم دون قوم وما كان كذلك لا يكون ثابتا
من كل وجه كما افاده في المحيط البرهان ومن سواه ما قلناه
ما نقل في الخلاصة والبرازية عن انس ابن عمر ونصير بن يحيى
فيمت حلف لا ياكل حراما فاكل لحم كلب او فرد لا يحنث اه
ونحوه عن الفقيه ابن الليث نقل عنه في المحيط البرهان انه قال
كل شئ في اكله اختلاف لا يحنث به باكلة ثم نقل عن صاحب الجامع
الا صغر انه قال ما احسن ما قاله ابو الليث لان ما في اكله اختلاف
فهو ليس بحرام مطلقا اه وما عسى ان يتوهم من التفرقة
بين الفعل والنكرة فمدفوع بان التحقيق اندراج الفعل في احد

المطلق ويشهد له ما ذكر في المحيط البرهاني لو حلف لا يتكلم ولا نية
له فصول وقرا في اوسج او هلال لم يحث استحسانا لان ما في الصلاة
من القراءة والتسبيح والترليل وان كان كلاما حقيقيا لان كلامنا هم
الحروف منظومة بصوت مسموع وقد وجد هذا الحد في التسبيح
والترليل والقراءة الا انه ليس بكلام حكما ولهذا لا تقصد به
الصلاة فكان ناقضا في معنى الكلام فلا يدخل تحت مطلق الاسم
والله سبحانه وتعالى اعلم تمت هذه الرسالة

بمحمد الله وعونه وحسن توفيقه

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

2



سئل عن جملة الطاعون التي تسميها الافرنج كرتينه هل لها
اصل في الشرع ام لا وهل ماسكده الافرنج في ذلك من طريقهم
المختلفة على تشديدات شقت على كثير من الناس ما يخص فيه
شرعاً ام لا

جوابه جاء برواية البخاري عن عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى
اذا كان بفسطاط لقيه امرؤ الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه
فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام فقال عمر ادع الى المهاجرين
الاولين فدعاهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء قد وقع
بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان
ترجع عنه وقال بعضهم بقية الناس واصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء
فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار فدعاهم فدعوتهم
فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما اختلافهم
فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من كان ههنا من مشيخة
قريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف منهم عليه رجلان
فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنأدى
عمر ان مصبح على ظهر فاصبحوا عليه قال ابو عبيدة اخبرنا
قد رآه قال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نعم قد رآه
الى قد رآه ارايت لو كانت لك ابل فوطت واديا وعدوتان
احدهما خصب والآخرى جديبة ارايت ان رعيت الخصب

في الناس



رواية البخاري
قد وقع بارض الشام
لا قال ابن عباس
الرواية
قد خرجنا لامر ولا
ان ترجع عنه

